ISSN = 2073-6614 pp: 282-313 | مجلة جامعة الانبار للغات والآداب

The Grammatical issues of Semi-Auxiliaries in the Book "Al-Azhar" ; the Explanation of "Edhhar Al-Asrar Fi Alnho" A Clarification of Grammatical Secrets by Ibrahim Al-Qassab Al-Rumi (Died in 1029 AH)

العلة النحوية في النواسخ في الأزهار شرح إظهار الأسرار لإبراهيم القصّاب الرومي (ت:1029هـ)

Prof. Dr. Jassim Muhammed Suhail
ed.jasem.mohammed@uoanbar.edu.iq

Marwa Abdelkareem Juma'a Shihab Al-A'ni
marmrw12@gmail. Com

Anbar University, College of Education for Human Sciences

مروة عبد الكريم جمعة شهاب العاني **أ.د. جاسم محمد سهيل العاني**

جامعة الانبار كلية التربية للعلوم الانسانية

Received: 24/ 5 / 2022 Accepted 7/ 8 / 2022 published : 30/ 9 / 2022

DOI: 10.37654/aujll.2022.177695

Abstract

This study dealt with an important part of Arabic grammar according to one of the eleventh century grammarians, Sheikh Ibrahim Al-Qassab Al-Rumi known as (Ibn Al-Qassab) in his book (Al-Azhar).He explained the book (Clarification of Grammatical Secrets) by Imam Muhammad bin Bir Ali Al-Barkawi, who died in the year (981 AH).This study came to highlight the distinguished scientific efforts of Sheikh Ibrahim in the grammatical explanation of what his book has the importance of being the first to explain the book (Al-Zahir) by Imam Al-Barkawi. Then the explanations followed after him until they exceeded forty. The importance of the grammatical reasoning of critical issues, like semi-auxiliaries, in the Arabic language comes from that it explains and consolidates the rulings to determine what is required and what is not, what is permissible for both, and what is desirable and reprehensible in its permissibility. Al- Azhar book is distinguished with a lot of critical grammatical issues reasoning, which is very important to be

studied independently. This study is to deal with semi-auxiliaries with grammatical explanation.

Key words: Critical grammatical issues, Ibn Alqassab, Semi Auxiliaries.

الملخص

تناولتْ هذه الدراسة أصلًا هامًا من أصول النحو العربي عند أحد نحاة القرن الحادي عشر, وهو الشيخ إبراهيم القصّاب الرومي المعروف بـ (ابن القصّاب) في كتابه (الأزهار) الذي شرح فيه كتاب (إظهار الأسرار في النحو) للإمام محمد بن بير علي البركويّ المتوفى سنة (981هـ), وجاءت هذه الدراسة لتبرز الجهود العلمية المتميزة لشخصية الشيخ إبراهيم في التعليل النحوي لما يحظى كتابه بأهمية كونه أول شرح على كتاب (الإظهار) للإمام البركوي ثم توالتْ الشروح من بعده حتى تجاوزت الأربعين, ولأهمية العلة النحوية في اللغة العربية كونها تفّسر وترسّخ الأحكام التي من خلالها يتم وضع الحكم على ما يتوجب وما يمتنع, وما فيه جواز الأمرين, وما يستحسن ويستقبح في جوازه, وقد تميز كتاب الأزهار بكثرة التعليلات النحوية فيه فكان لا بُد من دراسة التعليل عند هذه العالم دراسة مستقلة, وقد تناولتُ النواسخ في هذا الشرح.

الكلمات المفتاحية: علة، ابن القصّاب، نواسخ.

المقدمة

الحمد لله مستخلص الحمد لنفسه, ولا تطيب الحياة إلا بذكره, والصلاة والسلام على من لا نبي من بعده محمد عليه صلوات الله عليه وتسليمه, وعلى آل بيته وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين, أحمد الله الذي بفضله جعلني طالبة من طلاب العلم أدرس لغة كتابه الكريم فهو الذي الهمني حب هذا العلم, وبعد....

تنطلق أهمية العلة النحوية من حيث كونها تشكل أحدى إركان القياس الأربعة في قواعد اللغة العربية ولأهمية العلة في كونها تفّسر وترسّخ الأحكام التي من خلالها يتم وضع الحكم على ما يتوجب وما يمتنع, وما فيه جواز الأمرين, وما يستحسن ويستقبح في جوازه, فلا يخلو حكم من علة, ومعلوم أن الأحكام النحوية مختلف فيها بين البصريين والكوفيين, وبين علماء المذهب نفسه, وبين المتقدمين والمتأخرين, فمن أوجب أو أجاز حكمًا اعتل لوجوبه أو جوازه, ومن ابطل حكمًا أو رده

اعتل لبطلانه أو لرده, فكل ذلك يدخل تحت اطار التعليل لذا تشبع النحو العربي بالتعليلات حتى صار أصلا هامًا من أصول اللغة العربي.

وقد تطلبتْ دراسة البحث أن أدرس العلة النحوية في موضوع مستقل فوقع الاختيار على النواسخ عند العالم إبراهيم القصّاب الرومي في كتابه الأزهار لغزارة تعليلاته النحوية في هذا الكتاب, وقد تناولتْ الدراسة تمهيدًا موجزًا ضم (تعريفًا بالعالم إبراهيم القصّاب, وتعريفًا بالعلة النحوية, وتعريفًا بالنواسخ), يعقبها مبحثان الأول: النواسخ من الأفعال وقد ضم (كان وأخواتها, وظن وأخواتها), والثاني النواسخ من الحروف وقد ضم (إنَّ وأخواتها, ولا النافية للجنس), ثم خاتمة بأبرز النتائج وقائمة المصادر والمراجع.

وأخيرًا أدعو الله أن أكون قد وفقتُ فيما طرحتُ, ولا أقول إني أحطت في المسالة الواحدة بجميع ما جاء فيها من علل, فالسهو وارد, والكمال لله وحده الذي أحاط بعلمه كل صغيرة وكبيرة, أسال الله التوفيق ليّ ولطلبة العلم.

التمهيد

أولا: إبراهيم القصّاب الروميّ

هو الشيخ إبراهيم بن محمد ابن القصّاب باشا الروميّ النَّيفي[1], الإستانبولي العثماني النحوي المنطقي المعروف بـ (ابن القصّاب), أو (قصّاب زاده), حنفيّ المذهب من بلاد الترك[2], والد العلامة محمد بن القصّاب المتوفى عام (1055هـ)[3], صاحب كتاب خليج الإبحار في ملتقى الأبحر[4].

مؤلفاتُه:

اشتهر عند أهل التراجم أن لابن القصّاب كتابا شَرَحَ فيه إظهار الأسرار في النحو للبركويّ[1], وقد سماه الأزهار في شرح إظهار الأسرار في النحو, وذكره فيه بأنه أول شارح لكتاب الإظهار[2].

(1) هذا ما نسبه ابنه (العلامة محمد بن القصّاب) إلى نفسه في كتابه خليج الأبحار:32.

(2) يُنظَر: خليج الإبحار في شرح ملتقى الأبحر: 32/1, وكشف الظنون عن أسامي الكتب المكنون:81/1, وهدية العارفين: 29/1, ومعجم المؤلفين:78/1, ومعجم التاريخ التراث الإسلامي: 54/1.

(3) يُنظَر: إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون: 352/3, هدية العارفين: 282/2, ومعجم المؤلفين: 199/8.

(4) يُنظَر: هدية العارفين: 282/2, ومعجم المؤلفين: 199/8.

وله شرح كفاية المبتدي في التصريف, وهو كتاب في الصرف شرح فيه كتاب كفاية المبتدي للبركوي[3], ولم تذكره كتب التراجم وفهارس المخطوطات العامة.

وله الشرح والفرح, فقد ذكره (عمر كحالة) من غير أن يذكر في أيّ فن هو[4], وجاء في خزانة التراث بأنّه كتابٌ في الأدب, ولهذا الكتاب نسخة في ألمانيا بمكتبة (جوتا), وهو محفوظ تحت رقم (2705)[5].

كما جاء في خزانة التراث بأنّ له كتابا في الأحلام والرؤى, وهو كتاب (الرؤية المنامية)[6], وله نسخة في مكتبة دار الكتب المصرية – القاهرة, وهو محفوظ برقم : 177/6 (59 مجاميع)[7], وقد أشار إليه المحقق عبد الرحمن البدري في المثل العقلية الأفلاطونية[8].

وذكر معجم التاريخ الإسلامي في مكتبات العالم بأن له كتابًا في المنطق[9], وهو رسالة في بيان مقولات العشر, ولهذا الكتاب نسخة في مكتبة الأوقاف العامة, ومحفوظ برقم (9681)[10], كما أشار إليه المحقق عبد الرحمن البدري في صاحب المثل العقلية الافلاطونية[11].

وذكر محقق المثل العقلية الأفلاطونية بأنّ للشيخ إبراهيم القصّاب رسائل لم أجدها عند من حقق للقصاب, وهي[1]:

---

(1) يُنظَر: كشف الظنون عن أسامي الكتب المكنون:81/1, وهدية العارفين: 29/1, ومعجم المؤلفين:78/1.

(2) يُنظَر: الأزهار: 45.

(3) حققه الباحث عطا الله زايم مهيدي العيساوي لنيل شهادة الدكتوراه في كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة الأنبار سنة (1443هـ- 2022م).

(4) يُنظَر: معجم المؤلفين: 78/1.

(5) يُنظَر: خزانة التراث, فهرس المخطوطات, إصدار: مركز الملك فيصل: 385./50

(6) نبه إليه الباحث عطا الله العيساوي في شرح المبتدي في التصريف.

(7) يُنظَر: خزانة التراث: 315/46.

(8) يُنظَر: المثل العقلية الأفلاطونية: 150.

(9) نبه إليه الباحث عطا الله العيساوي في شرح المبتدي في التصريف

(10) يُنظَر: معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات): 54/1-55.

(11) يُنظَر: المثل العقلية الأفلاطونية: 150.

- رسالة تتعلق في بيان المركبات التي لا مزاج لها في الجو, وقد كتبها باللغة التركية.
- رسالة تتعلق في بيان المثل الأفلاطونية والمثل المعلقة والفرق بينهما.

- رسالة تتعلق بأحوال الإشراقيون[2].
- رسالة تتعلق في بيان منازل القمر ومكانه فيها.

وفاته:

توفي إبراهيم القصّاب الرومي – رحمه الله – عام (1029هـ)[3], تاركا آثاره في مجالات عديدة منها النحو, والصرف, والأدب, والتفسير, والمنطق, والكيماء, والفلك, مما يدل على أنه قد أخذ من كل علم بطرف, ولربما لم تقتصر مؤلفاته على ما ذكرنا .

ثانيا: العلة النحوية

إنّ لفظة العلة في اللغة تأتي على معان عديدة منها:

- بمعنى (الحدث) كما أشار الخليل بقوله: «العلة حدث يشغل صاحبهُ عن وجههِ»[4].
- بمعنى (المرض), يقول صاحب العين: «العلة المرض, وصاحبها معتل»[5]. ويقول الشريف الجرجاني: «عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف»[6].
- بمعنى (العذر) كما جاء في حديث عاصم بن ثابت عن الجهاد: «ما علتي وأنا جلد نابل»[7]. أي ما عذري في ترك الجهاد.

---

(1) يُنظَر: المصدر نفسه: 149–150.

2() لفظة (الإشراقيون) هكذا وردت في المثل العقلية, والصحيح لفظة (أحوال الإشراقيين),

(3) يُنظَر: هدية العارفين: 29/1, معجم المؤلفين: 78/1.

(4) العين: 88./1

(5) المصدر نفسه, والصفحة نفسها.

(6) التعريفات: 154.

(7) النهاية في غريب الحديث والأثر: 3/ 291.

- بمعنى (السبب) فيقال: (وهذا علة لهذا)، أَي سببٌ لهُ[1], وكما جاء في حديث السيدة عائشة: فكان عبد الرحمن ﴿يضرب رجلي بعلة الداخلة﴾[2], أي بسببها, ويقال هذا علة لهذا السبب.

ومن المدلول اللغوي لمعنى السبب أُخِذ معنى العلة في اصطلاح النحاة[3].

فالعلة اصطلاحًا كما يعرفها الرماني(ت:384هـ) بقوله: «هي تغيير المدلول عما كان عليه»[4]. أي خروجه عن أصله, فالعلة ترتبط بالأصل؛ لأنّ ما جاء على أصله لا يُسأل عن علته لكن الذي يسال عنه هو ما خرج عن أصله, فكل ما خرج عن أصله افتقر إلى إقامة العلة وهذا شيء ضروري في كل قياس لذا عدّتْ العلة أحد أركان القياس؛ لأن القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه.

ويعرفها الشريف الجرجاني: «هو ما يتوقف عليه وجود الشي ويكون خارجًا مؤثرًا فيه»[5].

ويعرفها الدكتور مازن مبارك بأنها: «هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارتْ في كلامها وجها معيّنًا من التعبير والصناعة»[6].

ثالثا: النواسخ

النسخ في اللغة الإزالة[7], أو «إبطال شيء وإقامة شيء, وإقامة شيء مكانه»[8]. ومن معنى النسخ في اللغة أخذ النحاة تسمية الأفعال والحروف الداخلة على المبتدأ والخبر بالنواسخ؛ لأنها تبطل حكمهما إلى حكم آخر خاص بها, وهي على ثلاث أقسام, منها ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر, وهي: (كان وأخواتها, وأفعال المقاربة, والأحرف المشبهة بليس), ومنها ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر,

وهي: (إنّ وأخواتها, ولا النافية للجنس), ومنها ما ينصب المبتدأ والخبر, وهي:(أفعال القلوب)[9].

---

(1) يُنظَر: لسان العرب:4/ 3080, وتاج العروس: 48/30.

(2) صحيح مسلم: 880/2, رقم الحديث:1211.

(3) تختلف العلة في اصطلاح النحاة عن العلة عند العروضيين.

(4) الحدود في النحو(للرماني): 38.

(5) التعريفات: 145/1.

(6) النحو العربي, العلة النحوية نشأتها وتطورها: 90.

(7) يُنظَر: العين: 4/ 201.

8() تهذيب اللغة: 84/7.

9() يُنظَر: البلاغة العربية: 2/ 457.

المبحث الأول

العلة النحوية في النواسخ من الأفعال

أولا: كان وأخواتها

1- علة تسميتها بالناقصة:

تقسم الأفعال إلى تقسيمات عديدة, منها الأفعال التامة والأفعال الناقصة, والناقصة وهي: (كان, وظل, وبات, وأضحى, وأصبح, وأمسى, وصار, وليس, وما زال, وما برح, وما انفك, وما فتئ)[1], وجميعها تدخل على المبتدأ والخبر, ترفع الأول اسما لها, وتنصب الثاني خبرًا لها[2].

ويقول ابن القصّاب في علة تسميتها بالناقصة: «لعدم صيرورته بالمرفوع كلامًا تامًا»[3]. أي إنها على خلاف الأفعال التامة فلا تصير مع مرفوعها كلامًا تامًا, بل تفتقر إلى منصوب ليتم الكلام به

وجاء في علة تسميتها بالناقصة قولان, وهما الآتي:

القول الأول: وهو منسوب إلى سيبويه, إن جميع الأفعال دالة على الحدث والزمن, على خلاف هذه الأفعال فهي دالة على الزمن وغير دالة على الحدث, فنقصانها عن الحدث سبب تسميتها بالناقصة. لما سلبت منها الدلالة على الحدث عوضت بالخبر[4], وصرح به ابن السراج (316هـ), والفارسي (ت:377هـ), وابن جني (ت:392هـ), والأنباري(ت:577هـ), وابن يعيش (ت:643هـ), ابن الصائغ (ت:720هـ)[5].

وردّ قولهم ابن عصفور(ت:669هـ), فذهب إلى أن الأفعال الناقصة تدل على الحدث عوض عنه بالخبر فلم ينطق به , فاستعملوا الفرع واهملوا الأصل, واستدل بدلالتها على الحدث مجيء الأمر منها واسم الفاعل نحو(كن قائما), و(أنا كائن منطلق), فالأمر لا زمان فيه, ولا يبنى اسم الفاعل من الزمان[6], كما احتج عليهم الرضي (ت:688هـ)؛ إذ يرى بانها دالة على الحدث من جهة أن خبرها

---

(1) يُنظَر: شرح ابن عقيل: 235/1.

(2) يُنظَر: الأصول في النحو: 81/1, واللباب: 167/1, وضياء السالك: 227/1.

(3) الأزهار: 232.

(4) يُنظَر: شرح ابن الناظم: 98/1.

(5) يُنظَر: ينظر: الأصول في النحو: 82/1, والمسائل المشكلة: 23-24, واللمع: 36, وأسرار العربية: 113/1, وشرح المفصل: 335/4-336, واللمحة في شرح الملحة: 575/2.

(6) يُنظَر: شرح الجمل: 370/1.

دال على حدث مقيد, وهي دالة على حدث مخصص, فقولنا: (كان زيد قائما), فلفظة (كان) دالة على حصول المطلق, ولفظة (قائما) دالة على الكون المخصص[1], وقد سبق الرضي ابن مالك (ت:672هـ) فاستدل بعشرة أوجه على دلالتها على الحدث لا يسعني المقام لذكرها خوف الإطالة[2].

القول الثاني: إنها لا تكتفي بمرفوعها بل تفتقر إلى منصوبها ليتم معناها, وهو تعليل ابن أبي الربيع (ت:688هـ), والمرادي (ت:749هـ), وابن هشام (ت:761هـ), والسيوطي (ت:911هـ)[3]. وقد أشار السيوطي إلى اختلاف النحاة في علة تسميتها؛ إذ قال: «هذه الأفعال تسمى نواقص, واختلف في سبب تسميتها ذلك, فقيل؛ لعدم دلالتها على الحدث بناء على أنها لا تفيده, وقيل – وهو الأصح– ؛لعدم اكتفائها بالمرفوع؛ لأن فائدتها لا تتم به فقط بل تفتقر إلى المنصوب»[4].

واذا تتبعنا آراء المحدثين نجد الدكتور عبد الحميد السيد اختار القول الثاني[5], والدكتور فاضل السامرائي اكتفى بنقل القولين بدون ترجيح[6].

ولا بد من الإشارة إلى أن بعض النحاة من نقل عن الكوفيين رأيهم بأن هذه الأفعال تامة غير ناقصة, وان المرفوع بعدها فاعل لها, وما بعده منصوب على الحال, وعند الفراء (ت:207هـ) هو مشبه بالحال[7], وللدكتور فاضل السامرائي وقفة على ما نقل عنهم, إذ يرى بأن المنقول عنهم مضطرب, وذلك بعد مراجعته لكتب القدماء من النحاة فاستدل بأن الكوفيين وافقوا رأي البصريين في أنها أفعال ناقصة عاملة في المبتدأ والخبر[8].

ومما لا شك فيه أن ابن القصّاب اختار القول الثاني, ويبدو لي انه الأصح؛ لتناسبه مع ما نقص فيها.

2- علة امتناع تقديم الخبر على ما كان لفظ (ما) في أوله:

---

(1) يُنظَر: شرح الرضي: 4/181-182, و توضيح المقاصد: 1/498.

(2) يُنظَر: شرح التسهيل: 1/338-339-340.

(3) يُنظَر: البسيط: 2/737, وتوضيح المقاصد: 1/498, وشرح قطر الندى: 1/138, وهمع الهوامع: 1/426.

(4) همع الهوامع: 1/424.

(5) يُنظَر: تهذيب النحو: 1/169.

(6) يُنظَر: معاني النحو: 1/189.

(7) يُنظَر: ائتلاف النصرة: 121, وشرح التصريح: 1/233, والتذييل والتكميل: 4/116.

(8) يُنظَر: تحقيقات نحوية: من65.... إلى 75.

تقسم الأفعال الناقصة إلى قسمين منها ما يعمل مطلقا, وهي (كان, وظل, وبات, واضحى, واصبح, وامسى, وصار, وليس), ومنها ما لا يعمل إلا بشرط, وهي أيضا على قسمين, **الأول:** ما يشترط في عملها أن يسبقها نفي, لفظا أو تقديرا أو شبه نفي, وهي (ما زال, وما انفك, وما فتىء, وما برح), **والثاني:** ما يشترط في عملها أن يسبقها (ما) المصدرية الظرفية, وهي (ما دام)[1].

ولا خلاف في جواز تقدم أخبار الأفعال التي تعمل مطلقا إلا ليس على الخلاف[2], أما الأفعال التي تعمل شرط أنْ يكون النفي لفظًا في عمله, فقد اختلف فيها البصريون والكوفيون, فالبصريون والفراء (ت: 208هـ) منعوا تقدمه, والكوفيون أجازوه, وأمّا ما كان في أوله لفظة (ما) المصدرية, فقد اتفقوا على منع تقدم خبره عليه[3].

واختار ابن القصاب مذهب البصريين في منع تقدم أخبار ما في أوله (ما) عليها واعتل بقوله: «أمّا إذا كانت نافية؛ فلامتناع تقديم ما في حيز النفي؛ لأنّه يقتضي الصدر, وأمّا اذا كانت مصدرية؛ فلأنه مصدرٌ تأويلًا, ومعمول المصدر لا يتقدم عليه»[4]. أي لان (ما) من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام فلا يتقدم عليها شيء.

ولنفصل المسألة فيما اعتل به النحاة فيما كانت (ما) النافية شرط في عملة, وما كان (ما) المصدرية شرط في عمله, أفصلها على الآتي:

أما علة ما كان النفي لفظا شرط في عمله – المقصود بالنفي لفظا, أي النفي بـ (ما), أما شبه النفي يكون بـ (إن) النافية, أو (لا), أو (لم), أو (لن)[5]–, فجاء في علة منع تقدمه خبره قولان, وهما الآتي:

القول الأول: إنّ (ما) للنفي فلما دخلت على (زال) وأخواتها نقلتها إلى حيز النفي, و(ما) النافية من الحروف التي لها الصدارة في الكلام, فلا يتقدم عليها ولا على ما دخل في حيزها الخبر. وذلك قول ابن بابشاذ (469هـ), وابن أبي الربيع (ت:688هـ)[1].

---

(1) يُنظَر: شرح التسهيل: 333/1, وشرح ابن عقيل: 237...240, وهمع الهوامع: 429/1.

(2) يُنظَر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 130/1, والتبين على مذاهب النحويين: 315, وتوجيه اللمع: 139.

(3) يُنظَر: الإنصاف: 126/1, والتبين: 302.

(4) الأزهار: 241.

(5) يُنظَر: شرح ابن عقيل: 237.

القول الثاني: إنَّ (ما) من حروف النفي, والحروف ضعيفة فلا يتقدم عليها ما أوجبه حكم التأخر, وذلك ما صرح به ابن الوراق (ت: 381هـ) بقوله: « فـ(ما) الداخلة على (زال) للنفي، وما دخل في حكم النفي لا يتقدم عليه؛ لأن الموجب للنفي حرف، والحروف ضعاف، وليست لها قوة الفعل، فلمْ يجز تقديم ما أوجبه حكمها عليها؛ لضعفها، فلهذا لم يتقدم الخبر على (ما زال) ، ولا على ما في أوله (ما) للنفي من سائر الأفعال»[2].

ويستخلص مما سبق أن ابن القصّاب اعتل بالقول الأول, وهو الراجح, أي لأن (ما) لها الصدارة في الكلام خلافا للحروف المشبهة بالنفي الأخرى (لا) أو (لن) أو (لم), لان هذه الحروف ليست لها الصدارة في الكلام[3], فقد نقل ابن مالك جواز تقدم الخبر على الحروف المشبهة بالنفي عند الجميع[4] , وقيل إن الفراء منع تقدمه[5], ومما يستدل على جواز تقدمه في شبه النفي وروروده سماعًا, منه قول الشاعر[6]:

وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ ..... عَلَى السِّنِّ خَيْرا لاَ يَزَالُ يَزِيْدُ

وقول الشاعر[7]:

مَهْ عَاذِلِي فَهَائِما لَنْ أَبْرَحَا ..... بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الْضُّحَى

ففي البيت الأول تقدم الخبر (خيرًا) على (يزال) المنفي ب (لا), وفي البيت الثاني تقدم (هائما) على (ابرح) المنفي ب (لن).

وجدير بالذكر أن ابن كيسان(ت:299هـ), والكوفيين, وتابعهم ابن خروف (ت: 609هـ), أجازوا تقدم الخبر على (ما), وحجتهم أن (زال) وأخواتها فيها معنى النفي, فلما دخلت عليها (ما) النافية نفت النفي فصار المعنى إيجابا, وعلى هذا لا مانع من تقدم الخبر[1].

---

(1) يُنظَر: المقدمة المحسبة: 354/2, والبسيط: 675/2.

(2) علل النحو: 255/1.

(3) يُنظَر: البسيط: 675/2.

(4) يُنظَر: شرح الكافية: 1/ 398.

(5) يُنظَر: شرح الجمل لابن خروف: 418.

(6) البيت من الطويل ينسب الشاعر الإسلامي المعوط بن بدل القريعي في شرح شواهد المغني: 85/1, وينسب إلى جابر بنِ رَأْلاَن, في البلاغة العربية: 2/ 107.

(7) البيت من الرجز ولم اقف على نسبته, وهو من شواهد شرح الأشموني: 1/ 233, وحاشية الصبان: 344/1.

ورد قولهم الأنباري (ت:577هـ) بقوله: «لو لم تكن (ما) للنفي, لما صار الكلام بدخولها إيجابًا، فالكلام إيجابا, و(ما) نفي؛ بدليل أنا لو قدرنا زوال النفي عنها لما كان الكلام إيجابًا، وإذا كانت للنفي فينبغي أن لا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها؛ لأنها تستحق صدر الكلام كالاستفهام»[2].

وأما علة ما كانت (ما) المصدرية الظرفية شرطًا في عمله وهي (ما دام) فقد اتفق النحاة على امتناع تقديم خبرها عليها, واعتلوا بمنع تقدم الخبر بالاتي:

القول الأول: إن (ما دام) في منزلة المصدر, ومتعلق (دام) من صلتها, فكما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول؛ لأن الصلة بمنزلة بعض الاسم, كذلك لا يجوز تقديم متعلق (دام) عليها, وذلك قول ابن الوراق, وابن بابشاذ, والأنباري, والعكبري[3].

القول الثاني: إن (ما) المصدرية بمعنى ظرف الزمان فقولنا: (لا أفعل هذا ما دام زيد قائمًا) كان تقديره: (مدة دوام زيد قائما, أو زمن دوام), ولا يتقدم متعلق الظرف عليه؛ لضعفه كذلك ما كان بمعناه. وذلك ما نقله الأنباري [4].

وعليه فان ابن القصّاب ذهب إلى القول الأول, ويبدو لي بان كلا القولين صحيح؛ لأن (ما) وما بعدها تؤول بالمصدر, وتقدر بالظرف[5].

ثانيا: أفعال المقاربة

1- علة وجوب أن تكون أخبار أفعال المقاربة فعلا مضارعا:

تعمل أفعال المقاربة عمل كان وأخوتها, وكان الأصل أن تندرج ضمن كان وأخواتها , إلا أنها اختلفت عنها بأن خبرها لا يكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع, ففصلوا فيما بينهم[6], ومن هذه الأفعال ما يدل على المقاربة, وهي: (كاد, وكرب, وأوشك), ومنها ما يدل على الرجاء, وهي: (عسى

(1) يُنظَر: الإنصاف: 126/1, وتوجيه اللمع: 139, وشرح الجمل لابن خروف: 418.
(2) يُنظَر: الإنصاف: 129/1.
(3) يُنظَر: علل النحو: 255/1, والمقدمة المحسبة: 354/2, والإنصاف: 129/1, والتبين: 303.
(4) يُنظَر: الإنصاف: 129/1.
(5) يُنظَر: جامع الدروس العربية: 275/2, و ضياء السالك: 232/1.
(6) يُنظَر: شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 389.

وحرى واخلولق), ومنها ما يدل على الإنشاء, وهي: (جعل, وطفق, وأخذ, وعلق, وأنشأ), أما تسميتها بالمقاربة؛ إنما هو من باب تسمية الكل بالجزء[1].

وحكم هذه الأفعال أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع[2], والعلة في وجوب أن يكون الفعل مضارعًا يذكرها ابن القصّاب بقوله: «لأن بعضها للترجي الذي هو توقع الفعل في الاستقبال, نحو: (عسى), وبعضها للدلالة على قرب حصول الخبر من الحال نحو: (كاد), وكل واحد من الترجي والدلالة على قرب حصول الخبر من الحال لا يكون إلا بالمضارع, وقد يجيء الخبر اسما على الشذوذ, كما في المثل: (عسى الغوير أبؤسا)[3]»[4].

والحاصل من كلام القصاب أن زمن وقوع أخبار هذه الأفعال في الحال أو الاستقبال, وهذا لا يكون إلا في الفعل المضارع, فلا يجيء خبرها اسما, وإن جاء اسما يكون حكمه شاذا مستشهدا بقول الزباء المشهور: (عسى الغوير أبؤسا), على انه شاذ, وذلك ما خرجه أغلب النحاة[5].

وما قاله القصّاب هو المستحصل من كلام اغلب النحاة في مسالة تفصيلهم اقتران خبر أفعالها بـ (أن) مع الفعل المضارع, وما تجرد من (أن), فالأفعال الدالة على الترجي والقرب يكثر اقتران خبرها بـ (أن), لأن توقع حصول الترجي والقرب في الزمن المستقبل أو القريب من الحاضر, و(أن) تنقل زمن المضارع إلى المستقبل نحو: (عسى زيدٌ أن ينجحَ) (اوشك زيدٌ أن يصل) [6].

ثالثا: أفعال القلوب:

1- علة امتناع اقتصارها على أحد مفعوليها:

تعمل أفعال القلوب النصب في المبتدأ والخبر على أنهما مفعوليها, وتقسم إلى قسمين: أفعال دالة على اليقين, وهي:(رأى, وعلم, وتعلم, ووجد, ودرى), وأفعال دالة على الشك وهي (ظن, وخال,

(1) يُنظَر: أوضح المسالك: 1/ 290, وشرح ابن عقيل: 288/1, وشرح التصريح: 1/ 277 , وهمع الهوامع: 1/ 468, والأزهار: 242.

(2) يُنظَر: توضيح المقاصد: 1/ 515.

(3) القول منسوب إلى الزباء في مجمع الأمثال: 17/2, وهو من شواهد شرح الكافية لابن مالك: 451/1, وشرح الكافية للرضي: 215/4.

(4) الأزهار: 243.

(5) يُنظَر: شرح الكافية لابن مالك: 451/1, وأوضح المسالك: 463/1.

(6) يُنظَر: شرح الكافية الشافية: 454/1-456-457, واللباب: 193/1-194, وشرح ابن يعيش: 375/4, وشرح التصريح: 1/ 279, وأسرار النحو: 352.

وحسب, وزعم, وجعل, وعد, وجحا, وهب)[1], وجاء في تسميتها بأفعال القلوب قولان: الأول: إنها لا تحتاج في صدورها إلى الأعضاء الظاهرة بل إلى القوة العقلية[2], والثاني: إنها للشك واليقين وكلاهما يصدران من القلب[3], وقد تناول ابن القصّاب كلا القولين[4].

ومن خصائص هذه الأفعال عدم اقتصارها على أحد المفعولين بدون قرينة, لعلة يذكرها ابن القصّاب بقوله: « لأن المفعولين معا بمنزلة اسم واحد مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة إذ تقدير: (علمت زيدًا قائمًا), (عرفت قيام زيد), فلو حذف أحدهما, كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة, وذلك ممنوع»[5]. أي إن مضمون الشك واليقين في المفعولين, وفائدة تلك الأفعال للشك واليقين فصار مفعوليها كالكلمة الواحدة, ولا يحذف جزء الكلمة.

وجاء في علة امتناع حذف أحد مفعوليها ثلاثة أقوال, وهي:

القول الأول: إنَّ هذه الأفعال للشك واليقين, فلا بد من ذكر الأول؛ ليُعلَم أنه صاحب الشك أو المتيقن, ولا بد من ذكر الثاني؛ لأن الفائدة مستحصلة منه, فالشك أو اليقين معتمد عليه, وهو المفهوم من كلام سيبويه؛ إذ قال: «وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول، يقيناً كان أو شكاً ، وذكرت الأول؛ لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو؟ فإنما ذكرت (ظننتُ) ونحوه؛ لتجعل خبر الأول يقيناً أو شكاً، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين»[6]. وعلى هذا القول المبرد(ت:285هـ), والفارسي (ت:377هـ), وابن يعيش (ت:643هـ)[7].

القول الثاني: إنَّ معناها يكتمل بذكر المبتدأ والخبر, فصار هذان الاسمان بمنزلة الاسم الواحد, وهذا المفهوم من كلام الرماني (ت: 384هـ)؛ يقول: «ولا يجوز الاقتصار على أحدهما؛ لأنه متعلق بمعنى

(1) يُنظَر: شرح ابن عقيل: 22./2

(2) يُنظَر: شرح المفصل: 318/4.

(3) يُنظَر: شرح التسهيل: 85/2.

(4) يُنظَر: الأزهار: 220.

(5) المصدر نفسه: 224.

(6) الكتاب: 40/1.

(7) يُنظَر: المقتضب: 95/3, والتعليقة: 68/1, وشرح المفصل: 326/4.

الجملة, فلو اقتصرت على أحد المفعولين لكان بمنزلة ذكر بعض الاسم»[1]. وعليه, الرضي (ت:688هـ)[2].

القول الثالث: إن هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر, والمبتدأ لا يستغني عن الخبر, والخبر لا يستغني عن المبتدأ, وذلك المفهوم من كلام ابن السراج (ت:316هـ)؛ يقول: « واعلم أن (ظننت) و(حسبت) و(علمت) وما كان نحوهن, لا يجوز أن يتعدى واحد منها إلى أحد المفعولين دون الآخر؛ لا يجوز: (ظننت زيدًا) وتسكت حتى تقول: (قائمًا), وما أشبه, من أجل أنه إنما يدخل على المبتدأ والخبر فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر كذلك: (ظننت) لا تعمل في المفعول الأول بغير مفعول ثانٍ»[3]. وزاد ابن بابشاذ (ت:469هـ), الأنباري (ت:577هـ) على قوله, فكما أن الخبر لا بُد له من مبتدأ, كذلك ظننت وأخواتها فلا يقال: (ظننت قائمًا)[4].

ويستخلص مما ذكر أن ابن القصّاب تابع الرماني في قوله, ويبدو لي بأن العلل الثلاثة صحيحة فلا أرجح احدها على الآخر؛ لأنها متممة لبعضها, أي إنَّ أفعال القلوب تعتمد على هذين الاسمين ليتم معناها, فصار مفعوليها كالجزء الواحد, إضافة إلى أن هذين الاسمين لا يستغني احدهما عن الآخر قبل دخول هذه الأفعال.

المبحث الثاني

العلة النحوية في النواسخ من الحروف

أولا: إن وأخواتها

1- علة عملها في المبتدأ والخبر:

من العوامل اللفظية السماعية العاملة في اسمين (إنَّ, وأنَّ, وليتَ, ولعلَّ, كأنَّ, ولكنَّ), وعدها سيبويه خمسة؛ لأنَّ (أنَّ) المفتوحة هي فرع من المكسورة[5], وهي على مذهب البصريين تعمل النصب في المبتدأ وتعمل الرفع في الخبر, وعلى مذهب الكوفيين عاملة في المبتدأ, وليس لها عمل

(1) شرح كتاب سيبويه للرماني (تحقيق محمد شيبة): 197/1.
(2) يُنظَر: شرح الرضي: 155/4.
(3) الأصول في النحو: 1/ 181.
(4) يُنظَر: المقدمة المحسبة: 357/2, وأسرار العربية: 130.
(5) يُنظَر: الكتاب: 131/2.

في الخبر, إنما هو مرفوع على اصله[1], واعتل جمهور النحاة في علة عملها النصب والرفع؛ لكونها شابهت الأفعال في أوجه فعملت عملها لذا سميت حروف مشبهة بالأفعال[2].

وقد تناول ابن القصّاب خمسة أوجه لمشابهتها بالأفعال[3], وهي الاتي[4]:

الأول: مشابهتها الفعل في كونها على ثلاثة فصاعدا: أي كون بعضها على ثلاثة أحرف, نحو: (إنَّ, وأنَّ, وليتَ), وبعضها على أربعة أحرف نحو: (لعلَّ, وكأنَّ), وبعضها على خمسة أحرف, نحو: (لكنَّ).

الثاني: إنَّها مفتوحة الأواخر كالفعل الماضي.

الثالث: إن هذه الأحرف فيها معنى الفعل: نحو: (إنَّ وأنَّ) بمعنى تحقق, و(كأنّ) يحمل معنى شبه, و(لكن) يحمل معنى استدرك, و(ليتَ) يحمل معنى تمنَّى, و(لعلَّ) يحمل معنى ترجَّى.

الرابع: اتصال ضمائر النصب بها, نحو: إنَّي, إنَّه, إنَّك.

الخامس: إنَّها تختص بالدخول على الأسماء كما تختص الأفعال بالأسماء, فتنصب الأول تشبيها بالمفعول به, وترفع الثاني تشبيها بالفاعل.

فعلى هذه المشابه عملت (إنَّ وأخواتها) عمل الفعل على نحو ما ذكره النحاة, منهم المبرد (ت:285هـ), وابن سراج (ت:316هـ), والسيرافي (ت:368هـ), وابن بابشاذ (469هـ), والباقولي (ت: 543هـ), والأنباري (ت:577هـ), والعكبري (ت:616هـ), وابن يعيش (ت:643هـ), وابن أبي الربيع

(1) يُنظَر: الأصول في النحو: 230/1, وشرح المفصل لابن يعيش: 254/1, والتبين على مذاهب النحويين: 333.

(2) يُنظَر: المقتضب: 108/4, والأصول في النحو: 230/1, والمقدمة المحسبة: 217/1, , وأسرار العربية: 122/1, وشرح المفصل: 254/1.

(3) البركوي تناول ثلاثة أوجه الأولى, وأشار ابن القصاب إلى الوجهين الآخرين في موضع اتصال (ما) الكافة بها.

(4) يُنظَر: الأزهار: 165-166-175.

(688هـ)[1], وأضاف بعضهم وجها آخر, وهو دخول نون الوقاية عليها كما تدخل على الفعل نحو: (إنَّني, وليتني, ولعلَّني, وكأنَّني, ولكنّني)[2].

ولم يرتضِ ابن عصفور الأوجه المذكورة عدا الوجه الخامس؛ إذ قال: «لأن ضمائر النصب إنما اتصلت بها بعد عملها النصب، وكذلك نون الوقاية إنَّما لحقتها من أجل ياء المتكلم، وياء المتكلم إنما اتصلت بها بعد العمل، وكونها على ثلاثة أحرف وأنّ أواخرها مفتوحة وأن معانيها معاني الأفعال، فليس ذلك موجبا لعملها، ألا ترى (ثمّ) على ثلاثة أحرف ومفتوحة الآخر كـ(إنَّ) ومعناها العطف، فكأنّك قلت: عطفتُ ، وهي مع ذلك لا تعمل, وأما طلبها اسمين طلب الفعل المتعدي لها فإن كان يراد بذلك أنَّها تطلب اسمين على الاختصاص فان ذلك وحده موجب لعملها»[3] . أي إن العلة في عملها عنده كونها مختصة بالدخول على الأسماء.

أما ابن مالك, فيرى أنّ علة عملها مشابهتها كان وأخواتها في اختصاصها بالمبتدأ والخبر, وذلك الاختصاص من جهة لزوم المبتدأ والخبر, ومن جهة الاستغناء بهما[4].

وتجدر الإشارة إلى ما قيل في علة عملها النصب أولا, ثم الرفع, فقيل؛ لأنها فرع عن الأفعال، فلا تعمل عمل الأصل, وتقديم المنصوب من الفرع؛ فأعطي الفرع للفرع[5], وقيل؛ لتفريقها عن كان وأخواتها في العمل[6]. وذكر سيبويه أنّ الخليل زعم أنها قد تعمل الرفع أولا, ثم النصب, كما عملت كان وأخواتها[7]

2- علة امتناع تقديم معموليها عليها, وامتناع تقديم خبرها على اسمها:

اجمع النحاة على امتناع تقديم معمولي (إن وأخواتها) عليها, وامتناع تقديم الخبر على الاسم ما لم يكن ظرفا.

---

(1) يُنظَر: المقتضب: 108/4, والأصول في النحو: 230/1, وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 463/2, والمقدمة المحسبة: 217/1, 155, وأسرار العربية: 122/1, وشرح المفصل: 254/1, واللباب: 208/1, والتبين: 334, والبسيط: 769/2.

(2) يُنظَر: المقدمة المحسبة: 217/1, وأسرار النحو: 146, وترشيح العلل: 139.

(3) شرح الجمل: 416/1.

(4) يُنظَر: شرح التسهيل: 8/2.

(5) يُنظَر: شرح المفصل لابن يعيش: 254/1-255, وشرح التسهيل: 5/2.

(6) يُنظَر: البيان في شرح اللمع: 157.

(7) يُنظَر: الكتاب: 131/2.

وقد اعتل ابن القصّاب في امتناع تقدم معموليها بقوله: «لكونها عاملة ضعيفة؛ لأنها تعمل بالمشابهة»[1]. أي عدم تمكنها تمكن الأفعال, فالعلة (عدم تمكن). ويقول في امتناع تقدم خبرها على اسمها: «لئلا يشابهن الأفعال في العمل من كل وجوه, حتى يحط مرتبة الفرع عن مرتبة الأصل»[2]. فهذه الحروف وإنْ شابهت الأفعال وجاز في الأفعال تقديم مفعولها على فاعلها, لكن لا يجوز في الحروف المشبه بها؛ كونها فروعا للأفعال, ولا يحكم للفرع حكم الأصل فالعلة (علة فرق).

ولتوضيح المسالة أفصل علة امتناع تقديم معموليها عليها, وعلة امتناع تقديم خبرها على اسمها على النحو الآتي:

أما علة امتناع تقديم معموليها عليها فقد اعتل النحاة في امتناع تقديمه بالآتي:

القول الأول: إنها عوامل ضعيفة؛ كونها عملت لمشابهتها الأفعال فلا تتصرف تصرفها, فقد أشار سيبويه(ت: 180) إلى أنها لا تتصرف تصرف الأفعال[3]. (فالعلة عدم تمكن), وعليه المبرد (ت:285هـ), والعكبري (ت: 616هـ) وابن عصفور(ت: 669هـ), وابن مالك (ت: 672هـ) , وابن أبي الربيع (ت: 688هـ) , وابن الصائغ (ت:729هـ)[4].

القول الثاني: إن هذه الأحرف عدا (أنّ المفتوحة) لها حكم الصدارة في الكلام فلا يتقدم عليها معمولاها. وعليه ابن أبي الربيع[5].

القول الثالث: في امتناع تقديم خبرها عليها, إنها مشابة بالأفعال, وخبرها مشابه بالفاعل, والفاعل لا يتقدم على الفعل وكذا خبرها لا يتقدم عليها. وعليه ابن أبي علي الربيع[6].

وجدير بالذكر بأنّ أغلب النحاة قالوا بالقول الأول, وعليه ابن القصّاب, أما القول الثاني والثالث فقد زادها ابن أبي علي الربيع, ولم أجدها عند غيره, والله اعلم.

وأما علة امتناع تقديم خبرها على اسمها فقد جاء فيها ثلاثة أقوال, وهي الاتي:

---

(1) الأزهار: 173.

(2) المصدر نفسه: 330.

(3) يُنظَر: الكتاب: 131/2.

(4) يُنظَر: والمقتضب: 109/4, واللباب: 208/1, شرح الجمل: 440, وشرح الكافية الشافية: 1/ 473, والبسيط: 771/2, واللمحة في شرح الملحة: 2/ 560.

(5) يُنظَر: البسيط: 771/2.

(6) المصدر نفسه: 131/2.

القول الأول: إن هذه الحروف غير متصرفة تصرف الأفعال؛ لأنها فرع الأفعال في العمل فلا تبلغ قوتها, فنقصت عن درجة الأفعال, فالعلة علة (عدم تمكن), وعليها الشريف الكوفي (ت:539هـ), وابن أبي الربيع, وأبي حيان (ت:745هـ), والسيوطي (ت:911هـ)[1].

القول الثاني: تعذر الإضمار, أي إن المرفوع قد يكون ضميرًا متصلًا ومستترًا, ولو تقدم على الاسم لتعذر إضماره بهذه الحروف, وقد أشار سيبويه إلى تعذر إضمار المرفوع[2], وعليه العكبري, وابن الحاجب(ت:646هـ)[3].

القول الثالث: إنَّها شابهت الفعل الحقيقي فصارت فرعًا عنه فلزم الفرق بين الأصل والفرع, وتقديم المنصوب على المرفوع فرع, (فالعلة فرق), وقال بها الأنباري(ت:577هـ), وابن الحاجب[4].

وعليه يتضح أنَّ ابن القصاب تابع أصحاب القول الثالث, ويبدو لي أنّ القول الأول خالٍ من التكلف, لذا اعتمده أغلب النحاة؛ كونها علة مُطّردة بالأفعال وما شابهها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا, جاز تقدمه على الاسم نحو: (إنّ في الدارِ زيدًا), و(إنّ عندك زيدًا)؛ لان العرب اتسعت بالظرف والجار ما لم تتسع في غيرهما فكل كلام لا بد له من ظرف أو جار ملفوظ أو مقدر[5], وقد أشار ابن القصّاب إلى جواز تقدم الخبر إذا كان ظرفا أو جارًا بقوله: «لتنزله منزلة الاسم؛ لما في الظرف والمظروف من شدة الاتصال في الغالب وفي التنزيل:﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ (25) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [6]»[7].

3- علة إلغاء عملها إذا لحقتها (ما) الكافة مع جواز قلة إعمالها:

ذهب اغلب النحاة إلى أن (ما) الزائدة غير موصولة تدخل على إنّ وأخواتها فتكفها عن العمل ويرفع ما بعدها على الابتداء والحروف وتكون الأحرف أحرف ابتداء, مع جواز إعمالها قياسا على

(1) يُنظَر: الكتاب: 131/2, والمقتضب: 109/4, والبيان في شرح اللمع: 159, والبسيط: 772/2, والتذييل: 35/5, وهمع الهوامع: 493/1.

(2) يُنظَر: الكتاب:131/2.

(3) يُنظَر: اللباب: 208/1, والإيضاح في شرح المفصل: 209/1.

(4) يُنظَر: أسرار العربية: 123/1, والإيضاح في شرح المفصل: 209/1-210.

(5) يُنظَر: البيان في شرح اللمع: 159, وشرح الجمل لابن عصفور: 440/1, وشرح التسهيل: 12/2

6() الغاشية: ٢٥ – ٢٦

(7) الأزهار: 330.

(ليت) لان الأغلب في ليت الإعمال, ومنهم من ذهب إلى جواز إعمال وإلغاء (ليت) و(لعل) وكأن) دون (إنَّ), و(إنَّ)[1].

واعتل ابن القصّاب لإلغاء عملها بقوله: «لأنَّه لما اتصلت بها (ما) صارت كالجزء منها فأخرجتها عن الشبه الذي هو علة بناء أواخرها على الفتح, واتصال الضمائر بها كاتصالها بالفعل, وزال اختصاص هذه الحروف بالأسماء بعد دخول (ما) عليها, فدخلت على الجملة الفعلية أيضا كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾[2] وقد تكون ما أيضا غير كافة, بل زائدة تقول (ليتما زيدًا قائم), فتنصب (زيدًا) بـ (ليت), و (ما) زائدة, وقال النابغة[3]:

ألاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا

وروي بنصب الحمام ورفعه على اللغتين»[4].

يتضح بأن ابن القصاب اجرى إعمال وإهمال جميع الأخوات على السواء ولم يستثنِ (ليت), واعتل لإلغاء عملهم جميعا بفوات شبهها بالأفعال منها فتح الأخر واتصال الضمائر واختصاصها بالأسماء, وفي قوله نظر من جهتين:

1- قوله بفوات فتح أواخرها؛ لأنها تبقى مفتوحة حتى مع اتصالها بـ(ما), ولم اقع على احد من النحاة قال بهذا الخروج.

2- اعتل بفوات اختصاصها بالأسماء ودخولها على الأفعال لجميع الأخوات ولم يستثنِ (ليت)؛ لأن (ليت) لا تخرج عن اختصاصها بالأسماء بعد دخول (ما) فلا تدخل على الأفعال مما جعل بعض النحاة يحكمون بإعمالها على الأغلب بعد دخول (ما) عليها خلافا لأخواتها, على ما سأوضحه.

قيل إنّ **علة إلغاء عملها**؛ لفوات اختصاصها بالأسماء ودخولها على الأفعال إلا (ليت) فهي باقية على اختصاصها وعاملة على الأغلب, وتهمل قياسًا على أخواتها, ومما جاء في التنزيل دخول

---

(1) يُنظَر: المسالة الخلافية في شرح الجمل لابن عصفور: 431/1, والتذييل والتكميل: 146/5-147.

(2) التوبة: ١٨

(3) صدر البيت من البسيط, وهو للنابغة الذبياني في ديوانه: 55, و صدره وعجره:
قَالَتْ ألاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا ..... إلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نصْفَهُ فَقَدِ

(4) الأزهار: 175-176.

(إنَّ)على الأسماء والأفعال قوله تعالى:﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [1], ومما جاء في إلغاء عمل (ليت) قول النابغة المذكور برواية نصب (الحمام), وذلك قول النحاة منهم أبو بكر السراج (ت:316), وابن مالك (ت:672هـ), وابن الناظم (ت:686هـ), والأشموني (ت:918هـ), والصبان (ت: 1206هـ), والغلاييني (ت: 1364هـ)[2].

أما علة جواز إعمالها اختلف النحاة في جواز إعمال جميع الأحرف على ثلاثة مذاهب نقلها ابن عصفور(ت:669هـ) على الآتي[3]:

1- مذهب الأخفش (ت:215هـ): جواز الإعمال في (ليت) وحدها دون أخواتها, ومن إعمالها وإهمالها ما سمع في رواية نصب ورفع (الحمام) في قول النابغة.

2- مذهب الزجاج (ت:311هـ), وابن السراج (ت:316هـ): جواز الإعمال في (ليت) و(لعل) و(كأن) دون (إنَّ), و(أنَّ) (لكن) لما بين (لعل) و(كأن) من الشبه بـ (ليت), ووجه الشبه انهما احدثا في الكلام معنى التشبيه والترجي, كما أحدثت (ليت) معنى التمني.

3- مذهب الزجاجي (ت:337هـ): جواز إعمال جميع الأحرف قياسا على (ليت) فالأغلب في (ليت) ومنه بعض العرب تقول: (إنَّما زيدًا قائمٌ) و (ليتما زيدًا قائمٌ).

فالعلة عند الأخفش السماع, وعند الزجاج وابن السراج القياس على الشبه في (لعل) و(كأن), وعند الزجاجي القياس على العمل.

ويبدو لي أن ما ذهب إليه ابن عصفور هو الأسلم فذكر أنّ الأولى في جميع الأحرف ألاّ تعمل؛ لفوات اختصاصها, ولأن الأصل في إعمال الحروف الاختصاص, والأولى في (ليت) إعمالها لعدم انتقاص اختصاصها.

ثانيا: (لا) النافية للجنس:

1 – علة وجوب أن يكون اسمها نكرة:

تعمل لا النافية للجنس عمل (إنَّ)؛ لمشابهة بينهما في تصدُّر الكلام, وفي دخولها على المبتدأ والخبر, ولأنها تفيد توكيد النفي, و(إنَّ) تفيد توكيد الإثبات, أي نقيضتها في المعنى, وقد اشترط

1() الأنبياء: ١٠٨.

(2) يُنظَر: الأصول في النحو: 232/1, وشرح الكافية الشافية: 479/1, وشرح ابن الناظم: 124, وشرح الأشموني: 311/1, وحاشيه الصبان: 418/1, وجامع الدروس العربية: 309/2.

(3) يُنظَر: شرح الجمل لابن عصفور: 432/1–433.

جمهور البصريين في عملها أن يكون اسمها وخبرها نكرتين, فلا تدخل على المعرفة[1], واعتل ابن القصّاب في امتناع عملها في المعرفة بقوله: «لامتناع أثر (لا) النافية في المعرفة»[2]. أي إنّها لا تعمل في المعرفة؛ لأنها لنفي الجنس, وهذا لا يكون إلا في النكرة، لذلك اختصّت بالنكرة لشمولها, والمعرفة لا تفيد الشمول حتى تنفي الجنس بانتفائها.

ويبدو أنّ ما قاله ابن القصّاب مقارب لما ذكره أغلب النحاة, ابتداءً بسيبويه (ت: 180هـ)؛ إذ قال: « فلا لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب، فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك: هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة»[3]. أي أن (لا) لا تعمل إلا في النكرة، لأن قولنا: (لا رجلَ في الدارِ)، هو جواب لسؤال يفيد استغراق الجنس، لمن قال: (هل من رجلٍ في الدارِ), فلما كان السؤال بهذا المعنى, وجب أن يكون الجواب كذلك، وهذا لا يكون في المعرفة.

وتبدو العلة أكثر تفصيلا عن المبرد (ت:285هـ) إذ يرى أن (لا) وضعت للإخبار عن سؤال فاذا قلنا: (لا رجلَ في الدار) نفينا عن الدار صغير الجنس وكبيره, فهذا جواب لمن قال (هل من رجلٍ في الدارِ) فالاستفهام عن قليل الجنس وكبيره, وذلك لا يصح بالمعرفة لأن المعرفة لا تدل على قلة الجنس وكثرته [4].

ولا خلاف فيما قاله بقية النحاة على ما ذكره سيبويه, والمبرد, والأنباري (ت:577هـ), وابن يعيش(ت:643هـ), والرضي (ت:688هـ)[5].

وأما إذا جاء ما يوهم دخوله على المعرفة, نحو قولهم: (قضية ولا أبا حسن لها), فيخرج على حذف (مثل), والتقدير: (قضية ولا مثل أبا الحسن)[6], أو على تقدير لا واحد من مسميات هذا الاسم[7].

---

(1) يُنظَر: همع الهوامع: 1/ 523.

(2) الأزهار: 188.

(3) الكتاب: 2/ 275.

(4) يُنظَر: المقتضب: 4/ 357.

(5) يُنظَر: أسرار العربية: 247, وشرح المفصل: 2/ 97, وشرح الرضي: 160/2.

(6) يُنظَر: شرح الجمل لابن عصفور: 407/2, وشرح ابن يعيش: 98/2.

(7) يُنظَر: همع الهوامع: 1/ 524.

الخاتمة

وفي نهاية رحلتي في دراسة العلة النحوية في النواسخ لدى عالم من أعلام القرن الحادي عشر الهجري, وهو الشيخ إبراهيم القصّاب, أضع بين أيديكم خلاصة دراستي مجسدة بالنتائج الآتية:

- تعد العلة النحوية ملازمة للدرس النحوي؛ لأنها أوجدت الحكم الموجب, والجائز, والممتنع, والمستقبح, والحسن.
- لم يصرح ابن القصّاب بلفظة علة أو اشتقاقاتها في أي موضع من مواضع تعليلاته, وإنما كان يسوق العلة لتفسير الحكم النحوي, وغالبا ما نجد العلة بعد (لام) التعليل, وقد كانت أغلب علله علل مشابهة, وعلل معادلة, علل أمن اللبس, وعلل فرق.
- يميل ابن القصّاب في أغلب تعليلاته إلى ترجيح المذهب البصري في اكثر المواضع.
- اضطرب تعليله في مسالة اتصال (ما) الكافة بـ (أنَّ وأخواتها), فاعتل بإهمالها؛ لفوات فتح أواخرها, والصحيح أنها تبقى مفتوحة الأواخر.

ختامًا أحمد الله وأشكره على إنهاء هذه الدراسة, وصلى الله على سيدنا محمد, وعلى آله وصحبه وسلم, والله ولي التوفيق.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة, لعبد اللطيف بي أبي بكر الشرجي الزبيدي(ت: 802هـ), تحقيق: د. طارق الجنابي, مكتبة النهضة العربية, ط 1407/1هـ – 1987م.
- أسرار العربية, لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ), دار الأرقم بن أبي الأرقم, لبنان ط1/ 1420هـ- 1999م.
- الأصول في النحو, لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي(ت316هـ), تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة – بيروت, 1408هـ 1988م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين, لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت577هـ), تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, نشر: دار الفكر – دمشق.(د.ت).

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ), تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت 1399هـ)، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسي، نشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت– لبنان.
- الإيضاح في شرح المفصل, ابن الحاجب, ابن عمرو عثمان المعروف بأبن الحاجب(ت: 646هـ), تحقيق: موسى بناي العليلي, مطبعة العاني – بغداد.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي ,لابن أبي الربيع عبدالله بن احمد بن عبدالله القرشي الإشبيلي السبتي (ت:688هـ), تحقيق: عيّاد بن عيد الليثي, دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان, ط 1/ 1407هـ – 1986م .
- البلاغة العربية, لعبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (ت: 1425هـ), نشر: دار القلم– دمشق، الدار الشامية– بيروت, ط 1/ 1416 هـ – 1996 م.
- البيان في شرح اللمع لابن جني, للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت:539هـ), تحقيق: علاء الدين حموية, دار عمار للنشر والتوزيع – عمان, ط1/1423هـ– 2002م.
- تاج العروس من جواهر القاموس, لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: 1205هـ), تحقيق: مجموعة من المحققين, نشر: دار الهداية.
- التبين على مذهب النحويين البصريين والكوفيين, لابي البقاء العكبري (ت:616هـ), تحقيق: د. عبد الرحمن بن سلمان العثيمين, دار الغرب الإسلامي – بيروت– لبنان, ط 1/1406هـ –1986م.
- تحقيقات نحوية, للدكتور فاضل السامرائي, نشر: دار الفكر, ط 1/1421هـ – 2001م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل, لابي حيان الأندلسي (ت:745هـ), تحقيق: الدكتور حسن هنداوي , نشر دار كنوز أشبيليا, ط1.

- التعريفات, لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: 816هـ): حققه وضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر, نشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان, ط 1 / 1403 هـ -1983م.
- التعليقة على كتاب سيبويه, لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت:377هـ), تحقيق: عوض بن حمد القوزي, مطبعة الأمانة – القاهرة, ط1/ ج1 – 1990م,ج2 -1992م.
- تهذيب اللغة, لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ), تحقيق: محمد عوض مرعب, نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت, ط 1/ 2001م.
- تهذيب النحو, للدكتور عبد الحميد السيد طلب, نشر الصدر لخدمات الطباعة, ط 2/ 1989م.
- توجيه اللمع في النحو, للعلامة احمد بن الحسين بن الخباز (ت: 639هـ), تحقيق: فايز زكي محمد دياب, نشر: دار السلام, ط 1423/1هـ – 2000م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك, لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي, (ت: 749هـ), تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان, دار الفكر العربي, ط1/ 1428هـ – 2008م.
- جامع الدروس العربية, لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: 1364هـ), نشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت, ط 28/ 1414 هـ – 1993 م.
- الجنى الداني في حروف المعاني, لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ), تحقق: د. فخر الدين قباوة – والأستاذ محمد نديم فاضل, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, ط 1/ 1413هـ – 1992م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك, لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: 1206هـ), نشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان, ط 1/ 1417 هـ – 1997م.
- الحدود في النحو، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، (ت:386هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1984م.
- خزانة التراث – فهرس مخطوطات، قام بإصداره مركز الملك فيصل، يشتمل على فهارس المخطوطات الإسلامية في المكتبات والخزانات, ومراكز المخطوطات في العالم تشتمل

على معلومات عن أماكن, وجود المخطوطات, وأرقام حفظها في المكتبات والخزائن العالمية.

- خليج الأبحار في ملتقي شرح الأبحر, لمحمد بن إبراهيم القصّاب الرومي (ت:1055هـ), حققه مجموعة من أساتذة كلية الإمام الأعظم: د. مصطفى ديب البغا, د. محمد الزحيلي, د. يوسف خطار, نشر: دار ابن حزم – بيروت, 2021م.
- ديوان النابغة الذبياني, شرح وتعليق: حنا نصر الحتي, دار الكتاب العربي – بيروت, ط 1411/1هـ – 1991م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ), تحقيق: محي الدين عبد الحميد نشر: مكتبة الكمال.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: 686 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1/١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: 900هـ), دار الكتب العلمية بيروت– لبنان, ط1/1419هـ– 1998م.
- شرح تسهيل الفوائد, لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ), تحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون, هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان, ط1/ 1410هـ – 1990م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو, لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: 905هـ), دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان, ط1/ 1421هـ– 2000م.
- شرح جمل الزجاجي, لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت:669هـ), قدم له: فواز الشعار, أشراف: د. إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
- شرح الرضي على الكافية, لرضي الدين الأستراباذي (ت:688هـ), تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية, جامعة قاريونس ليبيا, 1398هـ – 1978م.

- شرح شواهد المغني, لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ), وقف عليه وطبعه وعلق حواشيه, أحمد ظافر كوجان, تذييل وتعليق: الشيخ محمد نحمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي, نشر: لجنة التراث العربي, 1386هـ – 1966م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى, لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ), تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد, مطبعة القاهرة, مصر ط11/، 1383هـ.
- شرح الكافية الشافية, لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ), تحقق: عبد المنعم أحمد هريدي, نشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة, ط1، 1982.
- شرح كتاب سيبويه, لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت:368هـ), تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي, نشر: دار الكتب العلمية– بيروت – لبنان، ط1, 2008 م.
- شرح المفصل للزمخشري, ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي, المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643هـ), تحقيق: د. إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية– بيروت – لبنان, ط1/ 1422 هـ – 2001 م
- شرح المقدمة المحسبة, لطاهر بن احمد بابشاذ (ت469هـ), تحقيق: خالد عبد الكريم, مطبعة العصرية – الكويت, ط1/1977م.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك, لمحمد عبد العزيز النجار, مؤسسة الرسالة, ط 1/ 1422هـ – 2001م.
- علل النحو, لمحمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن، ابن الوراق (ت: 381هـ), تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش, مكتبة الرشد – الرياض – السعودية, ط1/ 1420 هـ – 1999م.
- الكتاب لسيبويه, لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ), تحقيق: عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي– القاهرة, ط3/ 1408هـ – 1988م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون, لمصطفى بن عبد الله حاجي خليفة (ت: 1067هـ), مكتبة المثنى – بغداد, 1941م.

- اللباب في علل البناء والإعراب, لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ), تحقيق: د. عبد الإله النبهان, دار الفكر – دمشق, ط1/1416هـ 1995م.
- لسان العرب, لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت: 711هـ), تحقيق: عبد الله علي الكبير, و محمد أحمد حسب الله, وهاشم محمد الشاذلي, نشر: دار المعارف – القاهرة(د.ت).
- اللمحة في شرح الملحة, لمحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: 720هـ), تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي, نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية, ط1/, 1424هـ -2004م.
- اللمع في العربية, لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ), تحقق: فائز فارس, دار الكتب الثقافية – الكويت.(د.ت).
- المثل العقلية الأفلاطونية, تحقيق: عبد الرحمن بدوي, نشر: مطبعة دار الكتب المصرية- القاهرة, وكالة المطبوعات – الكويت 1947 م.
- مجمع الأمثال, لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت ٥١٨هـ), تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد, نشر: دار المعرفة – بيروت- لبنان(د.ت).
- المسائل المشكلة, لأبي علي الحسين بن احمد بن عبد الغفار الفارسي (ت:377هـ), تحقيق: يحيى مراد, نشر: دار الكتب العلمية – بيروت, ط 2003/1م – 1424هـ.
- مسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم, لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ), تحقق: محمد فؤاد عبد الباقي, نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.1955.
- معاني النحو, للدكتور فاضل صالح السامرائي, شركة العاتك لصناعة الكتاب- القاهرة, 1423هـ , 2003م.
- معجم التأريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم(المخطوطات والمطبوعات)، علي الرضا قره بلوط- أحمد طوران قره بلوط، دار العقبة- قيصري- تركيا, ط 1422/1هـ – 2001م.
- معجم العين, لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ), تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي, نشر: دار ومكتبة الهلال.(د ت)

- معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد كحالة الدمشقي، (ت1408هـ)، نشر: مكتبة المثنى – دار إحياء التراث العربي– بيروت(د.ت).
- المقتضب, لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ), تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة, نشر: عالم الكتب. – بيروت.(د.ت)
- النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها، بحث في نشأة النحو وتاريخ العلة النحوية, لمازن المبارك، المكتبة الحديثية – مؤسسة الرسالة ودار النفائس – بيروت، ١٩٧٣م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين البغدادي (ت:1399هـ)، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 1951.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت: 911هـ), تحقيق: عبد الحميد هنداوي, المكتبة التوفيقية – مصر(د.ت).
- شرح كتاب سيبويه, لعلي بن عيسى الرماني (ت:384هـ), المجلد الأول من أول الكتاب إلى نهاية باب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك, تحقيق: محمد إبراهيم شيبة, أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى, سنة 1414هـ – 1415هـ.
- الأزهار في شرح إظهار الأسرار في النحو, لإبراهيم القصاب الرومي (ت:1029هـ), تحقيق: ميثاق فاضل علي الخليفاوي, أشراف الدكتور خليل محمد سعيد مخلف, أطروحة دكتوره مقدمة إلى جامعة الأنبار– كلية التربية للعلوم الإنسانية – قسم اللغة العربية, سنة 1439هـ – 2017م.
- شرح كفاية المبتدي في التصريف, لإبراهيم القصّاب الرومي (ت:1029هـ), تحقيق: عطا الله زايم مهيدي العيساوي, أشراف الدكتور أسامة محمد سويلم النعيمي, أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الأنبار– كلية التربية للعلوم الإنسانية – قسم اللغة العربية, سنة 1443هـ العراق – 2022م.

References

● Al-Zubaidi, A. A. (1987). *Al-Nusra Coalition in the Difference of Kufa and Basra Nahiyahs.* Al-Nahda Al-Arabiya press. Lebanon.

● Al-Anbari, A. M. (1999). *Asrar al-Arabiya*. Al-Arqam bin Abi Al-Arqam press. Lebanon.

● Al-Baghdadi, M. S. (1988). *The Fundamentals of Grammar*. The Resala Organization press. Beirut.

● Al-Anbari A. M. (N.D). *Fairness in matters of disagreement between the Basran and Kufian grammarians*. Al-Fikr press. Damascus.

● Hisham, A. Y. (N.D). *The clearest tracts to the millennium of son of Malik*. Al-Fikr for printing, publishing and distribution. Syria.

● Al-Baghdadi, I. M. (N.D). *Revealing of suspicions*. Arab Heritage Revival press. Beirut. Lebanon.

● Al-Hajib U. (1982). *Clarification in Sharh al-Mufassal*. Al-Ani Press. Baghdad.

● Al-Sabti, A. A. (1986). *Al-Basit fi Sharh Jamal al-Zajaji*. Islamic West press. Beirut.

● Al-Dimashqi, A. H. (1996). *Arabic Rhetoric*. Al-Qalam press. Damascus.

● Al-Kufi, Sh. O. (2002). *Al-Bayan in Sharh Al-Lama' by Ibn Jinni*. Ammar for Publishing and Distribution. Jordan.

● Al-Zubaidi, M. M. *Crown of the Bride from the Jewels of the Dictionary*. Al-Hidaya press. Egypt.

●Al-Akbari. G. (1986). *Discernment on the doctrine of the Basran and Kufian grammarians* (1st ed.). Islamic west press. Beirut. Lebanon.

● Al-Samarrai, F. (2001). *Grammatical Investigations* (1st ed.). Al-Fikr press. Damascus.

● Al-Andalusi, A. (2013). *Appendix and Complement in Explanation of Facilitation* (1st ed.). Treasures of Seville press. Lebanon.

● Al-Jarjani, A. M. (1983). *Definitions* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiya press. Beirut. Lebanon.

● Al-Farsi, A. A. (1992). *The commentary on the book of Sibawayh* (1st ed.). Al-Amana press. Cairo.

● Al-Harawi, M. A. (2001). *Language refinement* (1st ed.). Ihya Al-Turath Al-Arabi press. Beirut.

● Talab, A. A. (1989). *Refinement of Grammar* (2nd ed.). Al-Sadr Publishing for Printing Services. Cairo.

● Al-Khabbaz, A. A. (2000). *Direction of brilliance in grammar* (1st ed.). Al-Salam press. Damascus.

● Al-Maliki, B. H. (2008). *Purposes and Pathways Explanation of Alfiya son of Malik* (1st ed.). Al-Fikr Al-Arabi press. Damascus.
● Al-Ghalayini, A. (1993). *The Mosque of Arabic Studies* (28th ed.). Al-Maktaba Al-Asriyyah press. Sidon. Beirut.
● Al-Maliki, B. H. (1992). *Al-Jana Al-Dani in the letters of meanings* (1st ed.). Al-Kotob al-Ilmiyyah press. Beirut. Lebanon.
● Al-Shafi, M. A. (1997). *Al-Sabban's footnote on Al-Ashmouni's explanation of Alfiyyah Ibn Malik* (1st ed). Scientific Book press. Beirut. Lebanon.
● Al-Rumani, A. I. (1984). *Borders in Grammar*. Al-Fikr for publication and distribution. Jordan.
● Al-Roumi, M. I (1984). *The Bight of Al-Abhar in the Forum of Sharh Al-Abhar*. Al-Fikr for Publishing and Distribution. Jordan.
● Al-Hitti, H. N. (1991). *Anthology of Al-Nabigha Al-Dhubyani* (1st ed.). Al-Kitab Al-Arabi press. Beirut.
● Al-Masry, A. (1980). An *Explanation of Ibn Aqeel on the Alfiya of Ibn Malik*. Al-Kamal Library. Cairo.
● Malik, B. M. (1999). *Explanation of Ibn al-Nazim on the millennium of Ibn Malik* (1st ed.). Al-Kutub al-Ilmiyyah press. Beirut. Lebanon.
● Al-Shafi, A. M. (1998). *Explanation of Al-Ashmouni on the Alfiya of Ibn Malik* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiya press. Beirut. Lebanon.
● Jamal Al-Din, A. M. (1990). *Explanation of Facilitating Benefits* (1st ed.). Hajar for printing, publishing, distribution and advertising. Cairo.
● Al-Waqqad, Kh. A. (N.D). *Explanation of the statement on the explanation or the statement of the content of the explanation in grammar* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiya press. Beirut. Lebanon.
● Al-Ishbili, A. M. (N.D). *Explanation of Jamal Al-Zajaji*. Al-Kutub Al-Ilmiya. Beirut. Lebanon.
● Al-Astrabadhi, R. A. (1978). *Explanation of Al-Radi on Al-Kafiyyah*. Doctorate thesis, Garyounis University. Libya.
● Al-Suyuti, A. J. (1966). *Explanation of the evidence of the singer*. Arab Heritage press. Cairo.
● Ahmed, A. Y. (1963). *Explanation of dew drops and even echo*. Cairo press. Cairo.
● Jamal Al-Din, M. A. (1982). *Explanation of the Healing Sufficient* (1st ed.). Umm Al-Qura University Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage press. Makkah.
● Al-Marzban, A. A. (2008). *Explanation of the book Sibouba* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiya press. Beirut. Lebanon.

● Al-Sanea, Y. A. (2001). *Explanation of the detailed explanation of Al-Zamakhshari* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiya press. Beirut. Lebanon.
● Babshath, T. A. (1977). *Explanation of the calculated introduction* (1st ed.). Al-Asriyya Press. Kuwait.
● Al-Najjar, M. A. (2001). *Diaa Al-Salik to the clearest paths* (1st ed.). Al-Risala Foundation. Beirut.
●Al-Warraq, M. A. (1999). *Ilal Al-Nahw* (1st ed.). Al-Rushd Library press. Riyadh.
● Sibawayh, A. U. (1988). *The book by Sibawayh* (3rd ed.). Al-Khanji Library. Cairo.
● Khalifa, M. A. (1941). *Revealing Suspicions about the Names of Books and Arts*. Al-Muthanna Library. Baghdad.
● Mohib Al-Din, A. A. (1995). *The core in the ills of construction and syntax*. Al-Fikr press. Damascus.
● Manzoor, M. M. (N.D). *Lisan Al Arabs*. Al-Maarif press. Cairo.
● Al-Sayegh, Sh. (2004). *Abi Bakr Al-Jazami*, (1st ed.). Deanship Scientific research at the Islamic University. Madinah. Saudi Arabia.
● Al-Nisaburi, A. M. (N.D). *Complex*. Al-Ma'rifah press. Beirut, Lebanon.
● Al-Mawsili, U. J. (N.D). *Luminousness in Arabic*. Cultural books press. Kuwait.
● Badawi, A. (1947). *Platonic Mental Ideals*. Egyptian Book Press. Cairo.
● Al-Farsi, A. A. (2003). *Problematic Issues* (1st ed.). Scientific Book press. Beirut.
● Al-Nisaburi, M. A. (1955). *Musnad al-Sahih al-Mukhtasar with the transfer of justice from justice to the Messenger of God, may God's prayers and peace be upon him*. Arab Heritage Revival press. Beirut.
● Al-Samarrai, F. S. (2003). *Meanings of Grammar*. Al-Atak Company for Book press. Cairo.
● Ballut, A. Q. (2001). *The Persians of History, Islamic Heritage in the World's Libraries, Manuscripts and Publications* (1st ed.). Al-Aqaba press. Kayseri. Turkey.
● Al-Basri, A. A. (N.D). *Al-Ain*. Al-Hilal Library press. Cairo.
● Rumani, A. I. (1973). *Dictionary Arabic grammar, the grammatical vowel, its origin and development, a study of the origins of grammar and the history of the grammatical vowel, an explanation of Sibawayh's book*. Al-Risala Foundation. Beirut.
● Al-Baghdadi, I. M. (1951). *The gift of those who know the names of the authors and the effects of the compilers*. Arab Heritage Revival press. Beirut. Lebanon.

● Al-Suyuti, A. J. (N.D.). *Hami Al- Hawami in explaining the collection of collectors*. Al-Tawfiqiyyah Library. Egypt.
● Shaibah, M. I. (1995). *Selective parts of Sebawuah book*. Doctoral thesis, Umm Al-Qura University. Kingdom Saudi Arabia.
● Ali, M. F. (2017). *Al-Azhar in explanation secrets of grammar*. Doctoral thesis, university of Anbar. Iraq.
• Al-Roumi, I. A. (2022). *Explanation of the beginner's competency in conjugation*. Doctoral thesis, University of Anbar. Iraq.